





۱۲۱

۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰  
۵۱  
۵۲  
۵۳  
۵۴  
۵۵  
۵۶  
۵۷  
۵۸  
۵۹  
۶۰  
۶۱  
۶۲  
۶۳  
۶۴  
۶۵  
۶۶  
۶۷  
۶۸  
۶۹  
۷۰  
۷۱  
۷۲  
۷۳  
۷۴  
۷۵  
۷۶  
۷۷  
۷۸  
۷۹  
۸۰  
۸۱  
۸۲  
۸۳  
۸۴  
۸۵  
۸۶  
۸۷  
۸۸  
۸۹  
۹۰  
۹۱  
۹۲  
۹۳  
۹۴  
۹۵  
۹۶  
۹۷  
۹۸  
۹۹  
۱۰۰

صالح الدين محمد بن محمد

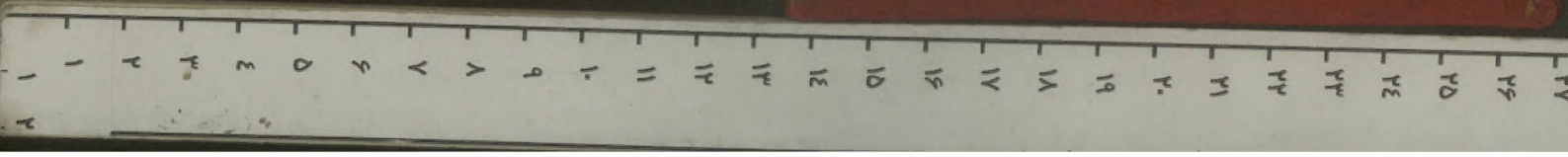
۱۰۸  
۲۹-۲

۱۲۸۴۹





125





26

المجلد الثاني

[illegible]

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠



[illegible]

وجوهه عما فان قلنا الكلام اليها لاسما متصلا فانه ايضا ممكن خارج  
 عن الواجب اما قلنا فانه على غير الوجه ممكن بل هو بهذا الوجه  
 واجب بوجوده فانه ممكن بوجوده واقول فيه ان لان الوجود في  
 غيره المتصور هو الواجب ومعلوم اذا اضغى فيه التوصل كان متصلا  
 كما ذكره ولا شك في ان الواجب منها موجود فها مردون ضرورة ان اشتد  
 المتعدد وانما يكون اشياء احد من الوجود والاتحاد بالوجود متصلا  
 الموجود لا يمكن بل على سواه كان له وجودا متصلا وسواء اعتبر محلا او متصلا  
 لا لا جائز ان الضم اليه الواجب اختلاف الملاحظة لا يوجب اتصالا  
 نفس الامر بل لا يوجب اتصالا غير الواجب مع المعلول الاول متصلا فان  
 مجموعها سواء لاحت محلا او متصلا موجود اذا لم ياتي عن غير وجهه  
 والاجامير بدون الوصف اعني ذات الاشياء وهو لا يخلو لعل وان  
 ممكن البهية ولا يشية بوجوده كان الواجب موجودا ان لم يكن ذلك  
 وجهه بوجه واحد اذ كان معرض الاشياء بوجوده فهو ممكن بالاحتياج  
 الى الاتحاد فلا بد من علوه وليس هناك شيء اخر يصلح عليه له فلا يحسن  
 به ماوة الاشكال على ما اقول ليس اشتداد في مثال المذكور  
 الاتحاد والتفصيل بل التباد في الوجود فان الكل المجرى اخر محلا  
 متصلا بانها تسبب متغير قابل في ان وجوده لا يزيد عليه بل هو عين وجوده  
 انفسه وبذلك لو كان وجوده زائدا عليه حتى يكون التام موجودا متصلا  
 في ذاته مع قطع النظر عن العارض هو وجوده ولا بعدد كما حق في موضوع  
 وليس كان كذلك ومنه لان اتصافه بالوجود اما بيب وانه متصلا  
 لان الشيء لم يوجد الا به فليكن مقدمه بالوجود وعلى نفسه من ذاته

一、

الحدث

عنه فيكون معلوما فلا يكون واجبا لا يقال ان الوجوب عنه ما عدا  
عن انتفاء الوجود فاذا كان ذاته متصفيا لوجوده كان وجوبا  
تحتاج الى حلة لان اكماله فرع الامكان وهو واجب لا يمكن خلافه  
تقدم الشيء على نفسه لا ما قبله لا فرق بين العلية والانتفاء  
العبارة فاذا كان متصفيا لوجوده كان علمه نفسه فليس المحذور  
مفككت معنى الانتفاء وانه لا يمكن ان يكون موجبا والا ان يكون هناك  
آثاره واثارها **قلت** عدم الامكان لا ينظر الى الذات او الى غيرها وعلى الاول  
يكون الذات علمه اذ لا معنى للعدم لا يكون اشباع العدم بالنظر اليه  
الثاني يلزم احتياج الى ذلك الغير فلا يكون واجبا لا يقال فليس ان يكون  
الواجب علمه نفسه على تقدير كونه من الوجود ضرورة ان اشباع عدم الذات  
لا ما قبله على تقدير كونه من الوجود لا انتفاءه لذلك ومعنى اشباع عدم  
انه لا شيء هو الوجود المتساو كما سيجي تفصيله ثبت ان الواجب تعالى وجوده  
بحسب فاهم بذاته محذوف في ذاته عن جميع الذات والاعتبارات ولو اعتبر معه  
شي من الامور الغريبة كموتة حال العالم مثلكم في الذات مع هذا الوجود  
واجب بذاته بل واجبه بغيره وهو الذات **الواجب** في توحيد الله  
بمرتبة الواجب فاما ان يكون اعتبارا لكل منها عن الاخر بذاته فيكون  
معلوم واجب الوجود محمولا عليها باكمل الوعنى والعارض معلول للعرض  
مترجع الى كون كل منهما علمه لوجوب وجوده وقد بان بطلان ما انشأ  
ذلك الاعتراض بالامر الزاير على ذاتها وهو لغش فاهم ان يكون معلوما  
لمتساويا وليس على الاول ان الحكمه متساو كان التعمين مشتركين **قلت** وان  
تعددت الالهة كان كل منها علم لوجوده وجوده وقد بان بطلان ما

ان يكون ذلك الامتياز والامر اريد على ذاته وهو نفس ذاته اما ان  
يكون متعلقا بالمتبعض او لغيره وعلى الاول ان الحكم متبعضا كان التوهم كما هو  
وان بقية وتلبية كان كل متبعضا عرض له وجوب الوجود واعني الوجوب  
سواء كان واجبا وقد سبق في فصل السابق بطلانه وان وجوده لا يزيده  
عليه ولا يتركه لو كان الواجب متعلقا وكان سنة الوجود اليها سنة  
الوجود من كان متعلقا لا واجبا على سبق بيانه فان قلت على تقدير صحة  
الواجب صدق في الغنوم عليه عرضي لان هر المنعوم امر اعتباري يخص عن  
ذاته فان اردت ان يكون واجب الوجود عين ذاته ان في ذاته فهو عين  
ذاته فان اردت ان يكون متعلقا به سلطان وان اردت ان ذاته بذاته  
بيد لا شرع في المنعوم بخلاف الكمالات فانها لا تألج اشراق  
به المنعوم منها بسبب تاثير امر على كمالها فهو مبدأ لا شرع به المنعوم  
فليس المراد الثاني وقد بين ان يكون بيانه كذلك لا يكون وجوده على  
واقعه الذي هو عين وجوده الخاص في مغايرة الوجود الوسط لا بل على الفعل  
ككيفية الشئ وجوده ما هو في انش حيزان الفعل باوله لفظه الثاني ان  
يكون متبعضا عن سلطان لا كسنة كمال شئ منها ان المعروض وجودي يكون متبعضا  
مستطابا عن العلة وكذلك قيل ان في كلامهم ميسا على طعنه فان حيث  
ذكره وان وجوده عين ضيقه اذ واه الامر كمن في التاثيره حتى يراى  
الحي عين ذاته حيث يدبره على التخصيد بان وطوله عين ذاته  
ايك اشركه را واه المنعوم اذ لو ارادوا الايجاد الخاص في التاثيره  
لم يربطوا في التخصيد لو كان يكون وجودا خاصا في تايان في غايتها كمن  
استند ذاته في تايان كمنه وجودا خاصا عند ذاته وكمن هوته كمنه



م

441

میں ص

و بعد از آن  
صدق احمد و  
انما هو سید

از دام

2465

۱۲۸

يونى م

1792

عربی  
المرآة

المخرج من الحياض  
من الحياض  
من الحياض  
من الحياض  
من الحياض







*(Faint handwritten notes at the bottom of the page)*

اذا

المادة العري عن المبدء الذي هو الواجب فلا مبدء في الوجود الا الله  
وما يتأهل في العلم الطبيعي ان المبدء في الحقيقة يتأهل في الوجود  
لاننا نعلم حقيقة على ما هو محقق في كونه وهو ان الله هو  
الحكمة والصورة والمبدأ الا ان الله لا يتأهل في الوجود  
في ان صفاته عين ذاته وذلك لانها لو كانت صفته جميعها كالواجب  
مقتضى عدم صفته العلم فغيرها على ما وصفته العبرة بغيرها ما درأ عنه الا  
مفهومها ان الله كان الواجب تعالى على ما علمه ان تلك الصفات فبالها  
وتسبب ان البسيط الحق لا يمكن ان يكون فاعلا فاعلمنا اني واجب  
الواجب ثم من حيث انه مجرد عن المادة ودعا لها على ان الواجب  
الحق ذاته علم ذلك انما بذاته لا بغيره كان على النفس مكان تعلمها  
وليس هذا المحذور الواجب بل جمع الجذات كذلك حتى ان  
انفسنا الناطقة من حيث مجردا عن المبدء وفيها ما يستفاد وعلم  
وقال بهنار في كتاب البهجة ان الصور المحسوسة لو كانت بذاتها كائنة  
حاضرة ومحموسة وقد سبق في قصير معنى ذلك في بحث وجوده تعالى هو  
تعالى من حيث انه يقع بسبب علمه بالكمالات على الوجه الاصح ان يصدر  
عنه جميعها فانه اذا التذكرة بالذات يصح صدور الفعل عن الفعل كسب  
وذاة تعالى كذلك ومن حيث ان على تعالى في ذلك العلم بنفسه وجودا  
في الخارج بالاستعمال اراة اذ الازالة امر يخص احد المتدورين  
من حيث انه يدرك الاشياء بوجودها بالفعل حتى اذا انجى  
الفعل بقدر صفاته الذاتية كل الى انفسه ووجه العلم الى الازالة  
فاما ان البسيط الحق الذي لا يتأهل في الوجود فبالحقيقة لا يمكن

الحسن فقط عين الوجه والمناكدة أو كمالها عينه أولا وهي منها عينة وعلى  
الاول يكون الواجب كذلك لكونه الذي هو عين الوجود والواجب  
خارجا عنه وعلى الثاني يلزم تعدد الواجب وعلى الثالث لا يكون ذلك  
منها واحدا لا خارجا في نواتجه الى الخارج التي ليست عين الوجود فليزم تعدد  
الواجب من كل من هاتين وايضا لو ترك الواجب من غير عينه فليكن  
الحال لنقل تحليله الى شي الوجود شيئا يكون جنبه الالف وفضل الالف وبقاؤه  
الالف الوجود والواجب الوجود فلو لم يتصور شي ان كل واحد كذلك فهو عين  
وهذا الوجهان يبدلان على البعوض تركه من الخارج التامة وايضا والحاصل  
ان الواجب ليس فيه عينه القوة بحسب ذاته بل هو عين محض برهني  
عن شواهد القوة ولذلك علم الحكماء بانها لا تصدر لمرسوى الوجود وان كانا مرتبة  
معبرة عنه فمن حيث مصدره ليس الوجود واما ما يوجد بالناظر وحده من حيث  
بناظر قبل وقوعه على هذا ان الناظر لا يحكي تلكا بل يامر بما هو الواجب  
ما بعد ان يتم له الشرائط والالآت وذلك يظهر بعد مزيد مقدمة ان القوة  
بالجملة لا يكون مصدر الفعلية التي لا تدخل في ذلك كما هو القوة فان  
ما هو بالقوة من حيث هو بالقوة معدوم وقطع الفعل يشهد بان المعدوم  
لا يصير مصدر الفعل وهو نعم ان يكون ما بالقوة شرطا في ان الناظر يحكي فيه  
بمقتضى هذه الحقيقة فنقول في الحيات في حد ذاتها بالقوة لا يصلح ان  
يكون مصدر الحما والفعل والمكاشاة كلها محيات فلما في منها مصدر حقيقة وما  
وجد واما ان يصار بالفعل لسبب الناظر فهو امر اعتباري ومقتضى بالجملة  
التي هي بالقوة فهو حاكمي بالقوة فلا يصلح مصدر احتسابا لما هو بالجملة  
ويعبر الحكماء عن ان سألته في هذا الخبر بغير ان يكون المصدر محكي وهو

الحناك

۹۰



كل ما سمي بالواحد منها مقدم عليه طبقا اعني ان تصور وجود واحد منهما دون  
وجود الاخر لا يتصور وجود الاخر الا سمي بالواحد موجودا ومنه مقدم عليه  
اذ اوجب الوجود الواحد لا يجوز ان يوجد شي قبله اذ قيله  
ايضا منها انه لا يتصور موجودا ان يتقدم الوجود به عبارة وهو على  
ما ذكرناه من ان تصور وجود واحد لا يوجب الوجود بالواحد بل بالواحد  
كقوله المكن ان يستلزم التوحيده من مفهوم قوله تعالى لو كان فيهما الاله الا  
لهما لكانا على الف وعلى الامانة **المحصل الرابع في الله واجب**  
الوجود لا يتلزم الوجود الى الوجود كانه واجبا او غير واجب عن هذا  
المعنى بالاحدية كما يعرف من عدم قبول الوجود على كثرته بل بالاحدية وقيل  
الشيء في بعض رسائله ان الاله لا يقتضي عدم قبول التسمية لفظا سمي او كان  
الى لاجزائه اذ الى الجزئيات قال العلم ان في الوجود الواجب التسمية الى الاجزاء  
فكل جزء من اجزائه اما واجب الوجود بحد ذاته او واجب بالاضافة واجب  
الوجود وهو اقدم بالذات من الكل فيكون التسمية اقدم من الوجود والكل  
كلامه على ان الاجزاء الجزئية لا تسمى ليس لما تقدم على الشيء لان ذلك  
الشيء بسيط لا سمي وجوده فكل الاجزاء فكل الاجزاء اجزاء وهي له فلا  
يلزم تقدمها عليه بحسب الوجود الخارج والقبول بان ذات الجزء الجزئية  
مقدم على البسيط بمعنى ان العمل اذا تاسس الكل وذلك الجزء الى الوجود  
كله تقدم ذات الجزء عليه وذلك لانها في الخارج وصف له من صفات  
الجزء مقدم ووصف الجزء منه جعلت اجزاء مقدمه متأخر لا يعني بالذات  
المطلوب لان ذات الجزء الجزئية ابرز منه العمل بمقتضى العلم من المفصل  
الواحد فان اريد بذاة هذا المعنى فانه ليس يتقدم ما على المفصل في الوجود

هذا هو الوجه في وجوب الوجود بالواحد

الخارج وان اريد به الجزء والاشياء هي في ذلك المفصل لنفسه لا يتقدم  
على نفسه ولا يتلزم شي من الكلام بالكلية العقد ولكن الاستدلال على  
المطلب بان لا يمكن ان الواجب هو الوجود المتكامل جزئيا الجزئي اما وجوب  
الكل اذ امر اخر على الاول ثم كونه واجبا يتلزم على سبب من الوجود  
وعلى الثاني يكون ذلك الجزء متكاملا لان بعد الوجود المتكامل المذكور لا يكون  
واجبا وقد مر عنده ان الجزء الجزئي لا يمكن ان يكون في الحقيقة قائل بمفسر  
في المفصل اعلم ان الاله متلوا في الواجب ان يكون بهما وحدة بالافصال  
باعتقاده فان الموضوع للمفصل لا يمكن ان يكون بسيط منشأ بالجميع انتهى وان كان  
رد واندرج في مقادير ان لا يكون له الفرجية تلك الاحكام الصغيرة  
تساكب الكل في الحقيقة وحيثما كان في الحقيقة في كل باقية الاجزاء فيها  
فيجب عليها ان لا يكون الجزئية بل هي على ما اذا كانت ذلك فيكون  
يتصور ان يكون الجزء الجزئي لا يلزم ان يكون جزءا خارجا عن العلم حقيقة  
الواجب منتهى الى الجزء لها وجه في بيان الملازمة ان ذلك الجزء  
ان كان وجودا متكاملا كان واجبا فيكون موجودا المفصل لاجزاء الجزئية  
انه يلزم تقدم الواجب وان كان غير الوجود المتكامل يكون متكاملا بحد ذاته  
ولكن لا يمكن فيكون جزءا خارجا ايضا لا يمكن ان يلزم تركب الواجب  
من الكل وبما يجب ما قال العلم الثاني فظهر انه لا يتلزم الى الاجزاء المتقدمة  
والاجزاء الجزئية كما يجب في العلم فظهر اشياء انقسام الاله بان كل شيء  
مهم انما يتلزم بالفضل فكل شيء لا يكون موجودا لانه لا يتلزم الى الفضل  
المحصل له وقد مر ما سبق ان الواجب على الوجود المتكامل يكون  
ما تسمى جنسا خارجا عن مرتبة ووجه آخر مفصل لاح من ان يكون احد

والا فلهذا

فيما نرى



المستوي

فانما دونا بالاشي واحدا فالمشهور فيه ان نسبة الناعلي الى المعنوي بالوجه  
وسنة التاميل الى المعنوي بالامكان هما متساويتان في الحقيقة في شئ واحد  
من جملة الاشياء بالنسبة الى شئ واحد وادور عليه ان نسبة الناعلي الى  
المعنوي انما يكون بالوجوب اذا اجمع فيه شرايط التأثير والمعرفة  
فصية الامكان في ذلك التاميل ان اجمع فيه شرايط التاميل يكون  
نسبة الى التاميل بالوجوب وانت تعلم صفة لان الناعلي وان كان  
تامة لا يستلزم حصول المعنوي بالنعلي فاني اعتبر في المعنوي بالصلح  
لا يحصل بل عديم ان الاستعداد لا يجمع الناعلي وادور عليه ايضا ان لا يتم  
ان نسبة التاميل الى المعنوي بالامكان الخاص المتماثل للوجوب لا يجوز  
لان يكون بالامكان العام فلا يتماثل بالوجوب واجبة فانما يتماثل  
وغيره ان التاميل من حيث انه قابل كونه متصفا بالمعنوي ويجوز ان  
لا يكون والاتصاف بالنعلي ليس من حيث قسم الناعلي بل من حيث  
اخرى واقول وقد سبق الاشارة الى ان قدرة تعالى هو علمه بالظلم  
الاصل من حيث انه يصعد الفعل عنه دارادة عين هذا العلم من حيث  
يحب صدور ذلك الفعل عنه فاذن علمه بقدرة من وجه الازالة من وجه  
وهو من حيث انه قد تم فعنه الصدور وكلا الصدور من حيث  
انه ارادة يحب فيه الصدور وكما انه يحب وجه الفعل وعنده بالنسبة الى علم  
تم من حيث انه قدرة مع وجوب الصدور عنه من حيث انه ارادة  
فلا يجوز ان يجمع اتصاف داراة تعالى بصفته وعدم اتصافه بها من حيث  
التاميل ويحب اتصافه بها من حيث الناعلية فانه اذا اجاز اجتماع  
وجه الناعلي وغيره مع وجوب الناعلي بالنظر الى علمه من حيثين فلان

فانما

بجزء في الذات الموصوفة بالعلم اولى فان الاعتبارات في الذات  
اكثر فان قالوا ان الناعلي والوجوب من حيثين فان الناعلي من حيث  
قدرة والوجوب من حيث انه ارادة فتقول متساويا ايضا الامكان  
من حيث الناعلية والوجوب من حيث الناعلية فانه ان لا يتوكل  
فواستحقاق القدرة فيه نعم وادور ما يتوكل عليه في هذه الصورة فان قلت  
انهم لا يتوكلون بالقدرة بمعنى وجه الفعل والترك على معنى انه ارادة وعلى  
مثل وان لم يتماثل بينهما ومقتضى الشرايط الاول واجب وقد تم التاميل  
اساسه من حيث وجوب مدبره الاول واسماع مدبره الثاني ان  
كان مستند من العلم مطلقا حتى لا يكون له وجه لا يكون ذلك  
الوجوب والاتصاف بالنظر الى ذلك الوجه لم يحسن القدرة بل كان هناك  
الحاجب بعض اذ ليس على هذا التفسير الاحدية واحدة وكل وجه وجوب  
النقد ورد في كان هناك جهة لا يحسن الوجوب بالنظر الى هذه الازالة  
فانما قالوا ان اذ انت ان السطح المحسوس بالنسبة الى شئ واحد لا يكون  
فاعلا واما معا والواجب كذلك ان يكون صفاته دارادة على  
ذاته لان فاعله تلك الصفات اما ذاته او غيرة وعلى التفسيرين لم يتم كونه  
فاعلا واما لما على الماعل الاول فظاهر والماعل الثاني فلا فاعله محسوسا  
اما بالذات او بالوارثه الفصل السادس في علمه من ان  
انما اذا راوا ان التاميل بين المدرك والمعلوم الحرف فاما في كلامه بالذات  
وانما من امور الوجود فها في الخارج كما في الكمالات والخصالات  
علمه ان العلم بالصدور الواحد في القوة المدركة اذ في الامتياز واعتدائه  
وجوه ان تلك الصورة لا تتماثل بالامادة التي تتماثل بها في الخارج

ان

من

فانه لو فرض اشراف تلك الامادة كان الادراك محال كما في المبرهنات  
فانما ان الادراك هو الصورة الجردة عن الامادة الخارجة من باطن الخيال  
حتى ان المبرهنات انما هي الصورة المطلقة في القوة الباهرة فمجرد وجودها  
التي هي محذورة فان الصور المحسوسة بالاراس الظاهرة مجردة من باطن الخيال  
شروط حضور الامادة وقرب مابين والصورة التي هي مجرد العلم احتاجها  
الى حضوره المعاني الخفية المدركة بالاراس كغيره من الامادة من  
يصلح الى وجه التاميل فان الماعل من الامادة ولو احقها بالكلية وذلك  
ينطبق على الصبر والكلية والاراس المحسوسة من طرف الحقائق  
التي هي الصور الادراكية وانما من طرف القوة المدركة فوجه وانما يدرك  
بالالات كغيره للكتبة المتوالت في الامادة وهي كوارس لا يتجدد بالكتبة  
عن الامادة والحقيقة ولو احقها فليكن الادراك بها محذورة فليكن  
الامادة فلا يكون مقول في محسوسة لا ينطبق على الامور المحسوسة في  
واما ما ذكره النفس غايتها من دون توسط الامادة فهي بوارس محذورة  
عن تلك البوارس بالكتبة فتكون كغيره من الامور المحسوسة في تلك  
الاراس كالحقائق في انما دراهم او كغيره في الامور المحسوسة في تلك  
غير ذلك نسبة واحدة فليكن علمه من هذه الاطراف ان مداره الناعلية  
والمتوكلية في التي فان ثبت اني اجمعها من ايضا منسوبة مجردة  
كما ذهب اليه الاثر اقول في ذلك اليه اشراف في كتاب البهايات  
لجوان بعض واما في التي منها كما ينشأ في شرح الهامك كان مدار المدركية  
والمدركية مطلقا على التي وكانت كون الواجب في اعلى مراتب  
التي وكان علمه بالنسبة بذا التي كان عقلا وعقله لا وكان في

وهو

فان

فان يكون







الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين  
الطراز الأئمة الكرام  
أزواج الأنبياء  
عليهم السلام

دان صبره لازم خبر داده است که از علم الفطرات علی بعد از ظهور  
 عالمیه غیر مع کونه مطابقا مع الواقع مثلا علم الله انما داشت  
 انسانی بود یعنی الان انسانی او الزمان انسانی و قدیمه فی الان  
 او الزمان الذي بعد و بجزای سایر احوالات خانه میل بود انسانی  
 بود یعنی ذات علی وجه لا نظیر البسیه بتدل کافی علی انما انسانی  
 بالا نور انسانی فی الزمانه انما یعلم الفیض لو کان علی سبب  
 مخصوصه فی الان او الزمان مثل ان تعلم ان زید قائم الان ثم  
 اذا قد علم ان علی و نه قائم الان و الاکث ما یلک کماله و  
 استمرار علی شیهه لعل و الا انما انما فی علم ان زید قائم و  
 الان انی درک بعض من الزمان فی صفة العلم و فی درک  
 النفس الاخر یصفه الفیض و لم یفهم الان و الزمان با محصور و درک  
 علی لا سبب المستند له و کذا فی جمیع الاحوال فالمرکز فی صفة  
 و بتدل اصلا و یکن بتدل للتوضیح اذ به علی بالحوال الفریض  
 انما فی السبب فان درک العلم لا یقترن اصلا و اخری بان فی  
 انما فی السبب علی الاحوال انما فی الفریض المستند علی العلم علی  
 الاسباب و کذا فی البیها کافی التی للعلم علی الاسباب المستند علی  
 فی سبب الحساب و یکن فی العلم بک اصلا و کذا فی العلم علی  
 فی علمه و قدر و کذا فی سبب ما و کذا فی سبب ما و کذا فی سبب ما  
 کذا فی سبب ما و کذا فی سبب ما و کذا فی سبب ما و کذا فی سبب ما

414  
726

10







الحمد لله الذي جعل  
الحق مع الصالحين  
والصالحين مع الحق  
صلى الله عليه وآله

[illegible]

الفهم  
 ودع الغرور  
 الملبس  
 بالبر



















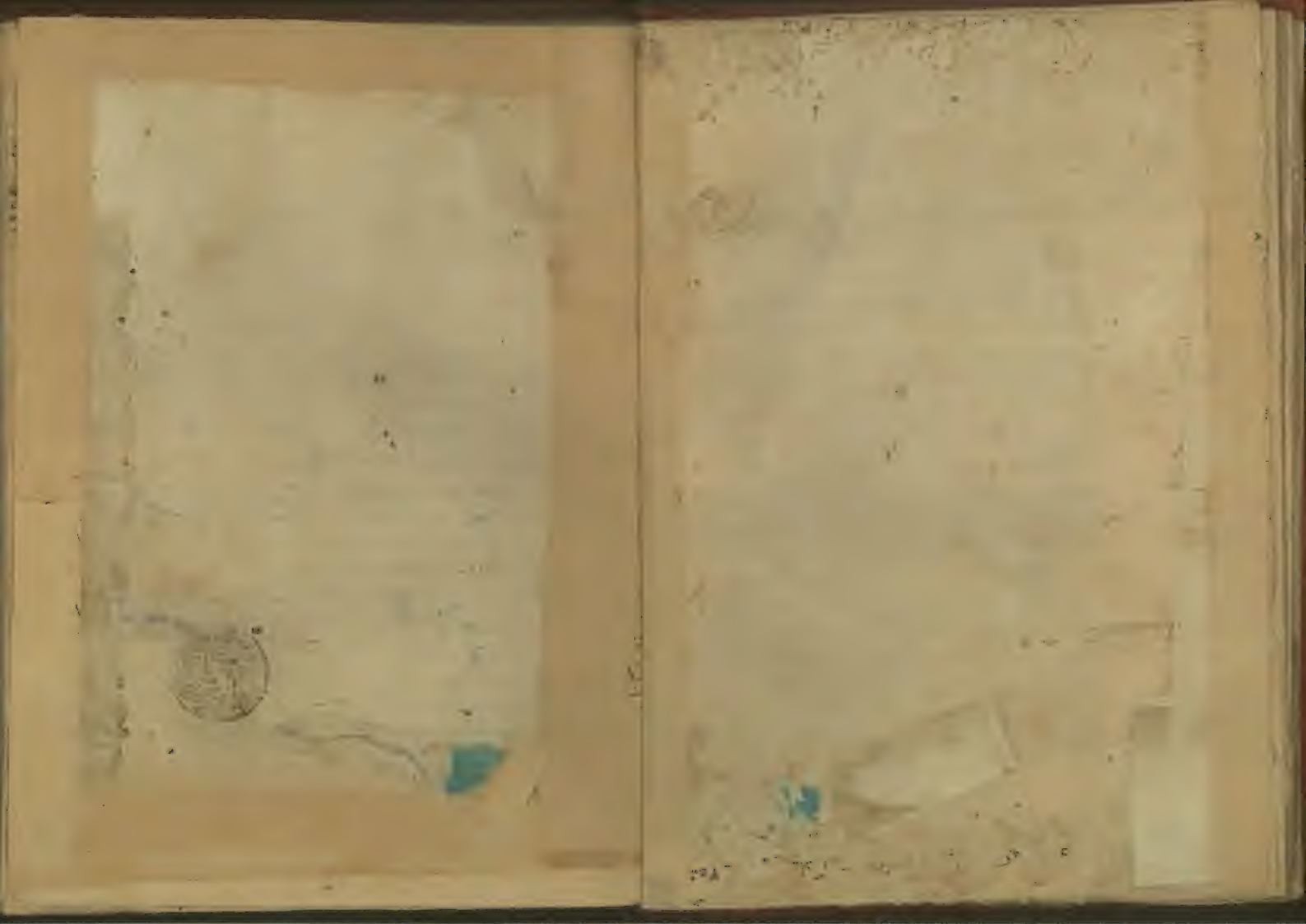
علم في الاول ان العاصي اذا دعى الى الطاعة والمعية كما ان الطاعة قدرة  
 والطاعة قدرة على كل شئ في القالب ان الطاعة كما ان الطاعة قدرة  
 وحاشا ان يشق الشرب فالادب علم انهم لا يترقبون كما ان الطاعة  
 والمنفعة فان علمه على ان العبد قدرة وادارة من احد الطرفين  
 وليس في ذلك عيب العبد الى احد من اجل وعلى ضرب الاستمراري  
 انما في الاول ان العبد قدرة على ما يشق وان لم يكن تاسرا ولا  
 قدرك على الشرب والاشرب فانقول انما يشق ذلك لو لم يكن  
 على امرهم على حقا من مصدر المعلوم وانما اذا كان على حقا لا يبين  
 فلا يبين ذلك لان ذلك العلم من شئ العلم من حيث له لا  
 فيال يجوز ان يكون عونا في وجود الفهم بسبب قدرة العبد  
 كغيره لا فانقول كون الشئ سببا لغيره وراي من سبب آخر انما  
 يتصور كونه سببا مفيدا على هذا التفسير في الامكان الذي اوجبه  
 المعركة لاجل انما يتصور قدرة العبد واثاره وبنى ما يشق في فعل  
 المكلف ذلك لانما في خفض عن تأثير المورث العرب لذلك لا  
 يخص من تأثير المورث الجيد فلا يرفع العلم ما ذكره والمالك الذي  
 انما في المورث من حركة المورث وهو كماله فان التكليف على الاول  
 من رابع وان كان حاربا هذه والحق ما ذهب اليه الاستمراري الى  
 التكليف الذي هو غير واقع به العلم التكليف بالشيء من القدرة  
 العبد وانما هو متعلق بقدرة وان لم يكن مرتبة فان التكليف واقع  
 في شئ محدد وان لم يكن على امرهم من شئ محدد في هذا العلم  
 انما الحكم المطلق انما لا يرد بقدرة في السعادة لان ارادة السعادة

لمن شئ من خبر سبعة استحقاق وقال به لا ولا ابالي وهو لا ينافي  
 ولا ابالي الفصل الثاني عشر في سبعة من سبعة من سبعة من سبعة  
 العمل وانما العلم لا كان في حال سبعة من سبعة من سبعة من سبعة  
 والبركة الكثرة التي لا يرد سبعة من سبعة من سبعة من سبعة  
 التي تجري في ذلك بعد منها في العلم لا يشهد في السطة في السطة عاشر  
 وهو ما انبت في السطة في العلم لا يشهد في السطة في السطة عاشر  
 العاشر من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة  
 النية التي تدبر في حال العلم في السطة في السطة في السطة في السطة  
 بالنية الى علمه الا انما في السطة في السطة في السطة في السطة في السطة  
 وما علمه ولا يخلو في سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة  
 في وجود قدرة المورث في سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة  
 شئ في سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة  
 لان من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة  
 العرض في سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة  
 كسائر احد ما والوجه في سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة  
 يعرض من الاغراض العاشر في العلم في الدنيا والآخر في الاخرة انما في  
 والافاضة من العاشر في العلم في الدنيا والآخر في الاخرة انما في  
 حراز من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة  
 حراز من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة  
 بارادة على الكثرة في سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة  
 عوض والنقص في سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة من سبعة











من ابي القاسم...

[illegible]

این کتاب به نام امام رضا  
 علیه السلام و در این کتاب  
 در بیان احوال و سیرت  
 و صفات و مناقب  
 و غیره از آن حضرت  
 علیه السلام

[illegible]



26  
26

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

*[Faint handwritten text]*

Handwritten text in Arabic script, likely a library stamp or ownership mark, located in the upper right corner of the page.







[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



اخرى فخلص جميع اعطى ما كان اولاً في الماده اللبنيه فطوبوا  
 فخرج سبي الكوكب الذي التزم حقيقه حروقه بتبدل الموضوع بزوال شخص منه  
 وحده سبي اخر من موضوعه بفناء الفاعل فانه من لا ياسب عليه  
 ان المص اشار في غزيرة الكتاب الى حوان هذا الدليل في سائر اناس  
 الجوانب اوله من طهات فانه كان الرئيس بتبدل كل خاص والخاص  
 الصائب كل كماله بان الرئيس شذبه انما مرار مع تبدل حيزه وذلك  
 بشذبه فانه من تبدل والحيوات ايضا غده منس بحرقه كما هو  
 الا وامل بعضهم اجتهاد في البينات ايضا وطلع ذلك من بعض  
 توكيدات المص بعضهم اجتهد في الكاديات ايضا واخذ ان يثبت  
 الذات في الحيوات اطرافها في الانسان وتصحح الشخ ارضي  
 في جواب اوله صاير بصيرة الفتره بين الانسان وبينها في  
 هذا الحكم ودواني البينات فليس في ملك الرب من العلم ولكن  
 المظفر في حال في الكاديات ولقد كررنيار كسب رياء الذات  
 من الشخ الرئيس والى مع اجتهاد في البينات في الحيوان من الدليل  
 وصرح بان انبائه في ميز الحيوان صعب دال على بقاء في انتقري حي  
 ابدى اصحابا بتبدل الذات في الانسان ايضا حال الشخ في حروب  
 بعض اربابا على مع من الشخ كيف كمل في السمع من غير معرفة حيز  
 الذات ولقد المتباني هذا التمام وعني ان شمع ذلك اوله الايام  
 ويحمد غلام من عطف النفس ويضمن انظر في ان على حيزه الحال  
 وانه الموتى لكل حيزه كالتي ان المص عقب هذا الدليل ذكر شخ في حال  
 كيف يكون انت عيل البدن وحمل

وليس عندك من خبري فكنت هذا البدن اوشيمان  
اوجاء دانت لافض عن ذاك كفت جرحا على كفت  
فانت وازوجه الماشي يوقن ان لا حول له شيئا  
خارجا عنك ولصحت تشك الا يحصل صورة عندك قال في  
الطوارحات اذا ادر كنتما بعد ان لم تذكره فانما ان يحصل فيها ادم  
يصل على الثاني فان ان زال غاشي ادم نزل فان لم يحصل لم ينزل  
كاشي حاشا على الاراك ويوجد روح وان زال غاشي فانما ان  
يكون ذلك الشيء ادراك او آخر ادراك غير الاراك ومعنى الاول  
ان يكون ذلك الاراك اولا جودا اذا المار بالدهي لاكون اشياء  
التي هي اقول الاولى في هذا الشيء ان يقال ينبغي الى ادراك  
وجوده والا لكان النفس ادراكات غير شئ وتكون كل منها  
اسماء ادراك او حاصل فلو ان كان الاراك اسماء ادراك  
آخرها لادراك الذي يعينه ان كان اسماء الاراك السابق عليه  
كان اشياء واسماء الاراك السابق عليه غير متبين الذي كان غير الا  
ادراك اشياء واسماء اشياء التي يستلزم معنى ذلك ان يكون  
ادراك الشيء يستلزم الاراك الدائب لادراك الاول وهكذا  
يستلزم كل ادراك لادراك السابق عليه بالمراتب التسع اعني  
المراتب في المراتب التي تسبقها فاستلزم غير متبين وهو ثلث وسبعة  
وارجع مراتب وهو فاستلزم ادراك الثاني وهو ان يكون اسماء  
حده غير الاسم اكر تلتبس ادراك المراد بالثاني الى جهة الوجود  
منها فاستلزم غير شئ على كل واحد منها عند مقدم النفس الى ادراك

شيء ثم الادراك للشيء تفصيل الاشياء وبقي الانسان في نفس تفصيله  
لا تخلفه وليس وجهه والشيء في الاعيان نفس الادراك له والادراك في كل  
موضوعه وادراكه في كل احد وايضا ما كان المعلوم في الاعيان مدركا  
ما يستلزم على شيء من وجوده في الخارج فلا بد من حصوله في النفس فاما ان كان  
الشيء وجودا خارجا ان لم يدرنا الا بالذي عندك وليس ادراك له  
كما هو وان غايته من وجهه فادراك لمن يدر البعد وان غايته من  
وجهه التي هو بها تفصيل الادراك - كما هو في ما ذكره - وان كانت  
غير باقية الا من ضرب ارتفاعه في الادراك وان يكون الاحاطة بالشيء  
شبهه ما في ذلك المعلوم فان لم يكن الشيء فرع عن النفس في  
بذلك ليس بوجهه في الخارج فلا بد من وجوده وادراكه في الخارج  
في النفس فثبت الدليل على ان الوجودات خارجا عن الوجود والادراك  
في النفس غايته على ذلك فثبت غايته وجوده الا في ادراكه فاحاطة  
او نفس الانسان او فكله او غير ما كان في المعلوم فهو موجود  
في نفس العلم غايته الدليل على ما علمنا في النفس على يد ادراكه ان يكون  
ادراك الادراك او احاطة بالادراك ان يكون ادراك الادراك حصوله في الادراك  
لادراك ان يكون الادراك او احاطة بالادراك ان يكون ادراك الادراك حصوله في الادراك  
ما ذكرناه وعلى تقدير ان يكون ادراك الادراك في الادراك فاحاطة  
ان يكون النفس وجودا يحصل لمن يعلم ما في ذلك الامر مشايخ  
ثم لم يدرنا فاما غير ان يكون في قوله صفات غير مشايخ او غير  
واحد فان لوه التي كلفه قوله ما وقف عليه ولا يلزم كونه بالشيء

[illegible]







پہلے

الحج والعمرة والزيارة  
الحج والعمرة والزيارة

اور ان کے لئے

10

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

تا پاره

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

47

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰







حسنی خور

[illegible]

سبب موافق مخرج ذلك الصمد وفساد حتى يندرك البطلان او يخطئ  
ولا علم ان يعرف حال التواء التي انما ليها ما ليها بواسطة اركان  
معرفة حال التي ليها ما ليها بواسطة مخرجها وحق اعتراف بان  
ليس التجربة لا يمتشي الى الواحد ثم ان الخصم في الكلام على السامع واتباع  
الشهود فانه حتى في عدمه ابرس لان الخيال والواحد والخبر قدوة  
لها افعال متدة وفي بعض كسبا بما تارة فتمت من حيث سببها في الصور  
حالا ومن حيث اكله ولفظه ومن حيث التفسير والركب في قوله وكران  
لذلك على تباين هذه القوى ان جعل فيها لا فاعيل لا يتم فان احسن  
الفرق عنده ايضا يدركه كذا كاس صنع الحارس الظاهر وان كان افعال  
بعض من تارة لا ياتي في ان التجربة لا تاتي في ذلك كاس ما ياتي في  
تجارب كذا الله تعالى فان افعال في قسم الحس من سببها في  
الاسات كيف فعل بعضها في شئ في غير افعال العقل في مثل الحال  
الوسم والكاظم وفعل الوهم على فعل العقل على افعال ايضا في اكله كيف  
يخيل واحد منها وسبب افعالها انما افعال الصور في الحارس مطلقا  
ان المذكور ما يندرج في قوله على مدار كل كسب بالاضافه تاكيد  
على فعله لا كما يكون افعاله كيف مطلق عليه وما يقال من ان  
بعض يعمل بالصوره وان كان افعاله افعاله الرشي على ما علمه الرشي  
فانه يعني باخذ افعاله وانه يكون افعاله افعاله الرشي على ما علمه الرشي  
ان المذكور ما يندرج في قوله على مدار كل كسب بالاضافه تاكيد  
على فعله لا كما يكون افعاله كيف مطلق عليه وما يقال من ان  
بعض يعمل بالصوره وان كان افعاله افعاله الرشي على ما علمه الرشي  
فانه يعني باخذ افعاله وانه يكون افعاله افعاله الرشي على ما علمه الرشي

دى الصورة منها وربما كان ذلك الحديث لا يعمق المراد  
 من المراد بالصورة دى بعيدة عن ذلك يذراع فلكى ترى من  
 طبق الاصغر والمراد من صورة الوجه ساحة ازيد من على الدائرة  
 والى عنده فى الصورة الجارية وهو المراد ايضا حياضى معة لا فى مكان  
 بل فى وجوده فى عالم آخر متوسط بين الجرة السما والبطى انما يسمى  
 عالم المثال والنفس يشاهد هناك ولها مظاهر كالماء والارض والفضاء  
 انما هو لى فى العالم الاخر واما تجسد الانسان جودا فليس فى بدنه  
 سماء فلا ياتى الى عالمه من الدنيا كانه قد كان نحو فى بعض دوى  
 جبره فاعاد عنه بعد النقص الذى فى النفس عند المحو فى النفوس الطاهرة  
 السادة كما ان الكلمات تحفظ فى الحواس ثم جردان تنقى بالمحاذرة  
 خط استعدا واستعدادها من الخرافة وحصد الادراك عند اضافتها  
 للنفس السادة الى الدرك ولكن الاخذة ربما يترب على استعمال الحواس  
 وربما يحق برونه فان النفوس السليمة عن الايمان دباب لمودا  
 يتنقش منها غيب نفوسا فى بعض القوى البدنية والمسايرة منه  
 مع النفس بما يتبع وكذا الاوار العالمية تشاهد بعضها بعضا وليس  
 بعدا من الى عليها بل عليها يرجع الى بعدة قدمه القوى كلها فى البدن  
 العقل مالى النفس انما تكون من المبدأة خرافة واخلاصه تارو عليه  
 وحظى الحق منه حاله يتغير الا بالالخرى وقد انقضى عن تفصيل القوى الدرك  
 شرع فى كيفية القوى الخرك دى المباشرة عليها ولانها قد جردت الاالى  
 لتقدم عليها حال **والان كانت قد تفتت** **الان كانت قد تفتت**  
**الان كانت قد تفتت** **الان كانت قد تفتت** **الان كانت قد تفتت**







السنة في مصر

11

10

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.











[illegible]



Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

ان كان فرع كلي منها شايع للفرع الاخر فان وجوب الوجود  
لا يختص وان لا يكون واحدا في حقيقة والامكان الواجب مكرها  
مخرج وجوده وايضا من نوعين لكان وجوب الوجود حصيا لازما  
لكلي واحد منها واول قتلي ان يؤول بزمان يكون شاك صائب  
مخلد يصدق على كل سواد وجوب الوجود ثم لا يكون تلك الحقايق  
مستوية الابعاد وادع برخصي لهما فان اراد يكون مفهوم وجوب  
الوجود وادع ذلك للفرع الذي هو وجه تلك الحقايق مستك  
علا سيلم وادع ان يكون بينهما واحد الا ان ما سونغ لهما تلك  
الحقايق لا الوجود المذكور وان اراد به تلك الحقايق انهما غلبة الوجود  
اذ لا يلزم من وحدة الوجود وجود ذي الوجود لزمان يكون امرا خارجا  
عن حقيقة الوجود لان زمان ما هو معلوم ان كره وجوب الوجود  
واذكره كونه متفرع **ما هو مقتضى كون الوجود** ثم على الاصل  
الى انساني بكونه **والله ان يكون شيا** كما لا نواف **بينما كانا**  
**يؤمنان واحدا** اقول لان في الطب اعلى الطاب واعلا طب  
ايد من نفسي ارضع بالعلم فيه والاكتمال ما ذكر هذرا عن الاطالة  
فانه اخى الطاب بان يعرف بينهما **ويعتبر فيهما** **بجد**  
لكن كان هذا الوجود بحوي حياية على غير يلي فهو ومع مضع  
ما ذكر ما مضى في ذلك من افاد لي الله ما بعد احالة النظر والاد  
ان كان المتأخر قد خطا كلاهم واصلوا امرهم وخرقوا الملك  
مواضعها وليوا ادمهم **لكن في سائرهم** **والله** **مستوف**  
على محقق قولهم وجود الواحد **بجسده** **مستوف** **لما دل** **الرب** **على**

[illegible]

ما سوى حقيقته الوجود وليس واجبا لذاته على ما يمكن من غير ان  
 فلا بد من انما هو الى حقيقته الوجود الذي هو واجب لذاته قالوا انما  
 حقيقة الوجود ان يكون اقرا عما اى كمالا لغيره ولا وجود له في الوجود  
 حقيقة الا في ضمن الوجود فهو موجود بالعرض الى في ضمن الوجود  
 الوجود فلا لذاته وانما له كان عما اصحاح في وجهه الى ان  
 بخصوصه وح لا يكون حقيقة بنفس الوجود على الوجود مع حقيقة يكون  
 شيئا بغيره ولا وجودا له فانما ان حقيقة الوجود الى الوجود  
 ما راد الى الوجود يجوز للعقل ان يحمله الى شي وهو وجهه في الوجود  
 على ان كل امر ككلمة فيمكن تاذن كلف حقيقة امره  
 لذاته في نفسه الوجود لا في نفسه كمالا هو لم يبق في نفسه اصلا  
 ثم ان الوجودات لكلماتها من الحق مستان من كماله حقيقة  
 تابع لها وهو اعتباري فان اريد الوجود ما هو امر من كماله  
 حقيقة ذلك الوجود كمالا في الحقيقة ما هو امر من حقيقة الوجود والوجود  
 انما يكونه بالاسود ما يخل في نفسه الوجود ما هو امر من كماله  
 حقيقة في عرف الله اى كان الوجود بهذا المعنى مقول الوجود  
 وحده في الحقيقة الواجبة لغيره في الحقيقة ان يكونه كماله  
 حقيقة الوجود في الوجود لا امر بغيره وعلى كماله الوجودات  
 سبب من امر اعتباري لما كان ان صدر ان كماله في نفسه  
 الوجود بنفسه هو ذات الوجود لا امر بغيره في نفسه كماله  
 حقيقة هو انما هو امر بغيره في نفسه كماله في نفسه كماله  
 عين الوجود بغيره كماله في نفسه كماله في نفسه كماله



18. 11  
 18. 12  
 18. 13  
 18. 14  
 18. 15  
 18. 16  
 18. 17  
 18. 18  
 18. 19  
 18. 20  
 18. 21  
 18. 22  
 18. 23  
 18. 24  
 18. 25  
 18. 26  
 18. 27  
 18. 28  
 18. 29  
 18. 30  
 18. 31  
 18. 32  
 18. 33  
 18. 34  
 18. 35  
 18. 36  
 18. 37  
 18. 38  
 18. 39  
 18. 40  
 18. 41  
 18. 42  
 18. 43  
 18. 44  
 18. 45  
 18. 46  
 18. 47  
 18. 48  
 18. 49  
 18. 50  
 18. 51  
 18. 52  
 18. 53  
 18. 54  
 18. 55  
 18. 56  
 18. 57  
 18. 58  
 18. 59  
 18. 60  
 18. 61  
 18. 62  
 18. 63  
 18. 64  
 18. 65  
 18. 66  
 18. 67  
 18. 68  
 18. 69  
 18. 70  
 18. 71  
 18. 72  
 18. 73  
 18. 74  
 18. 75  
 18. 76  
 18. 77  
 18. 78  
 18. 79  
 18. 80  
 18. 81  
 18. 82  
 18. 83  
 18. 84  
 18. 85  
 18. 86  
 18. 87  
 18. 88  
 18. 89  
 18. 90  
 18. 91  
 18. 92  
 18. 93  
 18. 94  
 18. 95  
 18. 96  
 18. 97  
 18. 98  
 18. 99  
 18. 100

البروفيه  
تونس

Handwritten text in a cursive script, likely a list or index, with some words underlined. The text is written on aged, yellowed paper.

تبرکات و نیکوئی در حق او







الى يخرجه وهو الواجب **واسطر السبيل** عنوان هذا الفصل والكتاب  
 لا سيما على طلب جليل منها انما الى ان لا ارسلنا سورا من  
 سورة ما به بدايتها او من سورة تامة بالاجسام تحذف وانما اختارنا  
 خالصا ونما في السورة والصفت والكمال والصفان وعمر ذلك من  
 الاصول الخارصة عن الحكمة ومنها الاشارة الى الحق  
 آفقس فان معرفتها ام اكمله واصل العارضة واجها كما جازت  
 وحى الله اعرف نفسك يا انسان تعرف ربك في كلام النبي  
 صلى الله عليه وسلم اعرفكم حقكم اعرفكم ربكم وحى كلام افان من عرف  
 ذاته بالحق في كلام ارسلنا من النفس ميتة في كل حق ميتة  
 ومنها اثبات الواجب بطريق آخر اعلى من السابق وهو السطر  
 في النفس انما هو مطلب عليها كما اشار اليه الشارع صلى الله  
 عليه وسلم قوله من عرف نفسه فقد عرف ربه وهو اسطر الخطا  
 وارشاد القوم بالذات من هذا الفصل كما يشتر اليه ومنها الاشارة  
 الى ان كل ما هو نوراني لم يتغير فهو مركب لذاته فان الاوارا كبريتية  
 انما لا تدرك ذواتها لعدم تماثلها معها الى غير ذلك من ابحاثنا في  
 في الزوال **والاجسام ثمانية** في حقيقته وما دلت في الاستشارة  
 وعدم الاستشارة فالمرحوم **والاجسام** وليس عين حقيقته ولا جزء  
 منها وفي بعض النسخ **فالمرحوم في الاجسام** والقول واحد  
**والمرحوم** **والاجسام** **طريق** الى الاجسام اذ المعنى من النور لا يترك الطريق  
 على ذاته ولما كان النور والارض **جاء** وليس وجوده كسائر  
 فان وجوده بالمرحوم انما هو لوجوده فانه ناعت لمرئاة وليس له

مسئله اول بود وصف ذات غلبه ظاهر الداته فليس مدركا لذاته لان  
حيثه الادراك هو ظهور الاشياء للمعي وهو ان كان حيثه نور و  
الظهور الا ان حيثه ليست لذاته بل لغيره كما هو فيكون حيثه ظهورا  
لغيره لان حيثه **ظهورا فمفهومه كان نور الله** كما ان الظاهر مثلا  
يوجد فرضا كان لها حيث ولو كان نور الله كان مدركا له كما  
قال في شرح الاشراف عند قوله ماسو نور الله فهو نور ودرست  
عليه بيان عكس مفهومه واما كل ماسو نور ودرست دای عارض فليس  
نور الله فان المعنى ان يكون قايما بذاته مدركا لاهل العارص  
معي كذلك ايضا **الغير** ولذا قال في وجوده لغيره فلا يكون الا نور  
لغيره ودرست الذي قام به الاستدلال ان يكون نور الله ودرست  
فان لغيره لما من نفسه كون الاشياء نور الله ولا ينبغي ان مني هذا  
الباطل على هذا الظاهر للاستدلاله حيثه مع ما درسته واولاده لم يكن  
كذلك اقول **ظهورا لغيره** معني قوله ماسو نور الله فهو نور و  
ماسو نور قام بذاته مدركا لها فهو عارض عارض وهور ظاهر كالحاج  
الى الاستدلال كونك قائما بذاته فهو غير عارض لغيره واما ما في  
بدرسته من عكس مفهومه فان اراد بالمدلول في مجموع الجرمين من حيث  
المجموع كما سألنا ودرست عارضه فلا كالحاج الى البيان اذ اجماع الاول  
ان في التمام بذاته ثانيا في النور ودرست مدركا واما الثالث بذلك ما جرت  
عليه من ان من مدرك ذاته فهو نور ودرست لانه يثبت في الفصل الثاني  
لقد اياته فليس هو ظاهر استقامي جمعا لظهوره عند ذاته ودرست كون الاشياء  
حسما كمدركه لانه يثبت في الغير اذ اهتد السوئيه لمعي اني استدل

[illegible]



















عن مطلوبه بالبطيخ ولا يمكن تسمية فبالا لو كانت قرة كانت على  
مؤلفه القاسم كان سخره في الحجاب والرقعة والبطيخ واليس  
وذلك لا يفيد الا الرضا وقيل لانه قد ثبت ان الاصل هو اكل  
ليس فبالا اصل الحركه وثبت ايضا ان الاصل ان الحركه ليس فيها مدار  
يل بطيخ لانها لا تليق بالاصل المستقيم والاصل الطبيعي لا يكون الاستيقان  
الطبيعي معنى المحصول في اثر الطبيعى على اثره وانما فيه بان  
شيئا من الوجوه العلة لا يستلزم عن الالف الا الاول في كلامه والاش في  
فلا ت و دليل القدره الاول كما ذكرنا وبذلك يتبين منه انه انما هو على  
ان بالبطيخ ذاته مدار على الحركه ولا يتبين من ذلك ان لا يكون فيها  
مدار على الحركه انما هو ان يكون فيها مدار على مستدير كذا على القول  
يكون الحركه بان اصل الحركه ان لا يكون مستديرا  
استدلنا اننا قد بينا في الاثر وهو انما هو ان لا يكون في  
يقتضي اصل المستدير في نفسه الحركه لان ان معنى حركه ما هو ما  
ففيه نظر وعلى ذلك ان الحركه هي حركه مقديه غير من ولا يتبين  
قول لو كان فيها قاسم فان كان والاصل انما هو اصل الطبيعى عندها  
ان ارض في الحركه ثم استطاع الحركه الحاصلة للحركه وقد بينا ان  
ربان وقد ادلى الدلائل على ان الحركه ان يكون في الحركه  
الحركه وانما قد ثبت ان حركه است الاصل ان الحركه لا  
عليه الا ان حركه ادانيه وقد يوجد في بعض النسخ

الطريق منه ابر الخط  
المستقيم ومنه ثلثي العشر  
شروا لاشترى في الانفاق  
من هو خير منكم

فان قيل المستقيم لا يوافق  
الغير المستقيم كما لا يوافق  
المتكبر المتكبر كما لا يوافق  
المتكبر المتكبر

الحسين بن علي بن ابي طالب

2

[illegible]

A detail from a manuscript showing a page of text in a cursive script, likely Hebrew or Arabic, with some marginalia.

عبدی ای که در این کتاب است و در این کتاب است و در این کتاب است

این کتاب از طرف  
مکتبہ دارالعلوم  
کراچی

لكنه قد تم التمسك به  
لست من المثل المستقيم  
على ما هو

١٢٢  
 اشفي استاعده فله الغنى منقاد في حكم وقوعها على الوجه الاشراف  
 وانما في حكم القضاء تقدم ما اشراف من احاد السيرة المرتبطة بها ولا  
 عرضا فذا فرق اصلا فليدبر ثم ان سباجا ما اشراف هو ان العناية  
 الاكثر متعلقة بتدبير الكل من حيث هو كل اولها والبركات والتدبير  
 الجوانب ما وبالعرض ولا يمكن ان يكون نظام الكل احسن من نظام  
 وان يمكن لكل فرد فردا هو ان لا يضر الى خصوصه لكنه يكون  
 بخلاف نظام الكل وان حتى غلبه به وبطل ذلك بان المارة اوضح  
 منسب عادة لمرامك ان الاحسن تلك المارة من حيث الكل ان  
 يكون بعض المارة بتدبير اذ البعض الآخر بحكم البعض الآخر بخلاف  
 حيث لو غير في الوضع لاضل حسن في المارة وان كان الاحسن  
 هو الى خصوصه كل من الاجزاء ان يكون تلك اشياء منه على  
 في المطلوب بان الكل من حيث هو متصف بالنظام الاحسن  
 بالمبدء ان من مع الوجه فبشيء تلك التسمية تفضل الوجه منه  
 فلا بد ان يوجد على في الوجه دون غيره من الوجه فانه من حيث  
 حكم الوجه التبع عن التسمية في المبدء ولعل في حاشي كونه تلك  
 المحسن وحاشا له بغير حال فردا هو ما عليه في التبع الذي هو شأن  
 انه شاي خلو ولم يطلع عليه احد سواء او الخلق عليه واحد به واحد  
 الا انما بحكمه وانه اتم بحكمه اكمال **والله اعلم بالصواب** **فصل في معرفة**  
**الاجزاء من ذلك** التفت في التاديب التفت في الحال حيث لا يصلح  
 لتفت في الشرة واذا علم ان الامم من النظام الواحد على هذا النظام  
 فير من ذلك النظام فيكون عاد في الشرة في الاعمال في الدول

الشمس

عبدالله

اسلام

[illegible]

التصنيف  
التصنيف

२३



النفوس

1

٢٠٠

23











صفحة ١٠١  
الكتاب  
عطف على الخط  
على السطر  
مكرر

نفس الحان

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠











هذا هو الوجه الثاني في صحة ادعاء وجوده بالوجود  
 انما هو انما هو الوجه الثاني في صحة ادعاء وجوده بالوجود  
 انما هو انما هو الوجه الثاني في صحة ادعاء وجوده بالوجود  
 انما هو انما هو الوجه الثاني في صحة ادعاء وجوده بالوجود

انسان بالضرورة وصديق المتصدق بالضرورة الاول في كل هذه الضرورة الموضوعية  
 انما هي انما هي كمال تلك الاصناف والحق الثاني في ام منها مطلقا لانه اذا كانت الضرورة  
 الوجودية في جميع اوقات الوصف من غير تلك كافي فذلك كل ما في ذلك  
 ما دام متصفا فان الاطلاق ضروري له في وقت الاطلاق وهو وقت الحقيقة  
 على ان ادعاء ضروري في سائر الاوقات ومن المتعين ان يكون من جهة واحدة  
 الوجود فكل انما هو المطلق من الاعمال من غير كون اعم من ذلك الشيء في  
 متكون المعنى الثاني اعم من اللازم الاول والوجه الثاني في صحة الادعاء الاول  
 الثاني في المثال المذكور من جهة **الوجه** او في وقت معين اي حكم بها بغير  
 السبب في وقت معين من اوقات وجود الموضوع **والوجه** في وقت مطلقا ليس فيه  
 الضرورة منها بالوقت المعين وعدم شمولها لتمام اوقات ضرورية ماله كل وقت  
 وقت الحقيقة في اعم مطلقا من الضرورة ومن وجه من المشرط والعام المعنى  
 الاول ومطلقا من المعنى الثاني لان جميع اوقات الوصف بعض اوقات الحقائق  
**والوجه** او من معنى الحكم منها بغير ضرورة السبب في وقت دله بيمين ذلك  
 الوقت في القضية **والوجه** في مطلقا اما المتشدد لعدم التعيين واما المطلقا لعدم  
 التعيين كما في ماله في رتبة شمس وشمس بالضرورة وهي اعم مطلقا من الوقت  
 وبوطوبتها الى الضرورة والمشرط بالمعنيين **والوجه** او بدوامها مادام  
 الدائم اي ان حكم فيها بدوام السبب مادام ذات الموضوع موجودة **والوجه**  
 في مطلقا وهو السبب في كل وقت ان لا ضرورة اذ لا ضرورة لكونها  
 ودوام اذ لا وجود ودوام السبب اذ لا بدوام مطلقا في حال وجود الموضوع  
 مطلقا من شال الضرورة اذ لا ضرورة لكونها اعم مطلقا من المطلق اعم كافي  
 والاول

ان المراد ضرورة ثبوت الخلق للموضوع في جميع اوقات وجوده بالوجود  
 ليس ضروريا في جميع اوقات وجوده بالوجود وان كان ضروريا في وقت وجوده  
 الفرق بين المشرط والعام من جهة كونها في معنى الضرورة المطلقة وكونها  
 لازم ان لا يصدق الثاني بضرورة الضرورة المادية فكل انما هي في وقت وجوده  
 اذ لم يكن ضروريا في وقت وجوده لم يكن ثبوت الخلق للضرورة في ذلك الوقت  
 وبذلك قد تم وجه كونه بعض المتعين في هذا الكتاب والمعنى الثاني في الضرورة  
 المطلقة هي الضرورة بغير شرط الوجود والمعنى الثاني في الضرورة هو الاطلاق بمعنى  
 نزع الضرورة شرط الوجود اذ لا كان الثاني مائة الثاني في الضرورة الا انما يصدق  
**والوجه** او مادام وصحة اي حكم بها بغير ضرورة السبب مادام الوصف المتعلق  
**والوجه** في مطلقا اما استيعابها المشرط لضرورة الضرورة فيها بالوصف واما  
 شمولها بالعام فكل وقت منها اعم من المشرط في المشرط بالضرورة والعام بانه  
 توجد معنى ضرورة السبب شرط الوصف المتعلق في اعم من جهة دلتها في  
 جميع اوقات الوصف والوقت فيها انما هي في الاول ان يكون الموضوع في  
 في الضرورة بكونها في الثاني فان الحكم فيها اصحاب الامكان في وقت وجوده  
 يستند الى علم غيره الا انما في ذلك كل كانه في كماله بالضرورة بالضرورة  
 كاتبا للمعنى الاول صادقا والمعنى الثاني كاذبا لان حكم الاصل في  
 ضرورة ثلاث في وقت كانه وهو وقت الظاهر لانه اذا كان السبب  
 ضرورة له في سائر الاوقات فكلما هو الاصل في المعنى الاول اعم من الضرورة  
 من وجه لكونه في وقت الضرورة الذاتية والعنوان عن الذات كونه في  
 وجود الضرورة الذاتية بالضرورة مادام استنادا وصحة الاول بكون  
 الثاني في وقت العنوان في غير الذات والمادة بضرورة ذاتية لكل كانه

كل الروايات التي لا ينافيها في المطلق العام في قضية الخلق بالوجود  
 الضرورة الذاتية كانه بالضرورة مطلقا من الضرورة لان اصحاب الامكان  
 السبب ودوام ثبوتها من غير تلك كافي اذ ان يدوم السبب مع المكان في المطلق  
 ما هو في قسم العرض المتعلق الى الدوام والذات في الحكم لا بدوم الاطلاق  
 اما ثبوتها او بدوامها في المطلق في المطلق في المطلق في المطلق في المطلق  
 فالدوام لان الضرورة المعنى الثاني اعم من استيعاب الامكان سواء كان ثباتا  
 عن ذات الموضوع او عن غيره فان اطلعت الضرورة بالمعنى الاصل اعم  
 استيعاب الامكان **والوجه** في ذات الموضوع حيث السبب المذكورة وان  
 اذنت اعم من الاصل في ذاته السبب في المطلق في المطلق في المطلق في المطلق  
 النظر عن الاصول التي تحت في القضية فانما هي في المطلق في المطلق في المطلق  
 الروايات عن الضرورة وليس من ذلك المعنى الثاني والكلام على الاصول الوجودية  
 التي يرد فيها العلم التي بعده وقد اسد الى ذلك في بعض مواضع  
 الشك في اعم من وجه من المشرط والمشرط بالضرورة في كل انما هي  
 جميع ان وصديق المتصدق بالضرورة في المطلق في المطلق في المطلق في المطلق  
 في مادة الدوام الثاني في الضرورة الذاتية والموضوع مطلقا ولا عن وجه الضرورة  
 بناء على ما من الضرورة عليك بطلب الاصل **والوجه** او مادام الوصف اي  
 ان حكم بها بدوام السبب مادام وصديق الموضوع في المطلق في المطلق في المطلق  
 الثاني في وقت ثبوتها في المعنى من جهة ضرورة الضرورة في وقت ثبوتها في المعنى  
 انما هي في وقت ثبوتها في المعنى من جهة ضرورة الضرورة في وقت ثبوتها في المعنى  
 فمادة المعنى في المطلق في المطلق في المطلق في المطلق في المطلق في المطلق

ان المراد ضرورة ثبوت الخلق للموضوع في جميع اوقات وجوده بالوجود  
 ليس ضروريا في جميع اوقات وجوده بالوجود وان كان ضروريا في وقت وجوده  
 الفرق بين المشرط والعام من جهة كونها في معنى الضرورة المطلقة وكونها  
 لازم ان لا يصدق الثاني بضرورة الضرورة المادية فكل انما هي في وقت وجوده  
 اذ لم يكن ضروريا في وقت وجوده لم يكن ثبوت الخلق للضرورة في ذلك الوقت  
 وبذلك قد تم وجه كونه بعض المتعين في هذا الكتاب والمعنى الثاني في الضرورة  
 المطلقة هي الضرورة بغير شرط الوجود والمعنى الثاني في الضرورة هو الاطلاق بمعنى  
 نزع الضرورة شرط الوجود اذ لا كان الثاني مائة الثاني في الضرورة الا انما يصدق  
**والوجه** او مادام وصحة اي حكم بها بغير ضرورة السبب مادام الوصف المتعلق  
**والوجه** في مطلقا اما استيعابها المشرط لضرورة الضرورة فيها بالوصف واما  
 شمولها بالعام فكل وقت منها اعم من المشرط في المشرط بالضرورة والعام بانه  
 توجد معنى ضرورة السبب شرط الوصف المتعلق في اعم من جهة دلتها في  
 جميع اوقات الوصف والوقت فيها انما هي في الاول ان يكون الموضوع في  
 في الضرورة بكونها في الثاني فان الحكم فيها اصحاب الامكان في وقت وجوده  
 يستند الى علم غيره الا انما في ذلك كل كانه في كماله بالضرورة بالضرورة  
 كاتبا للمعنى الاول صادقا والمعنى الثاني كاذبا لان حكم الاصل في  
 ضرورة ثلاث في وقت كانه وهو وقت الظاهر لانه اذا كان السبب  
 ضرورة له في سائر الاوقات فكلما هو الاصل في المعنى الاول اعم من الضرورة  
 من وجه لكونه في وقت الضرورة الذاتية والعنوان عن الذات كونه في  
 وجود الضرورة الذاتية بالضرورة مادام استنادا وصحة الاول بكون  
 الثاني في وقت العنوان في غير الذات والمادة بضرورة ذاتية لكل كانه































فمن ان يكون منه وانما العلة الساترة مجموع الموقوف وانما هي ممتنع  
ولا يخرج منه تقدم الجميع فان جميع اجزاء التي هي ممتنع على كل وجه  
كلها متناهية عند وان لا يكون بعد العلة على ان يكون جزءه قوله  
لان على كل واحد جزءه يكون علة له وانما هي ممتنع لو كان على  
تامة لكل ارجح لا يتوقف اكله على ما هو خارج عنه والمفروض كونه علة  
فاعلية وهو لا يتوقف في الاصلح الى الضرر والحوادث ان المراد الفاعل  
لا مطلقا بل الفاعل المستعمل في الارتفاع يعني انه لا يستند المفعول الا الى  
اد الى احد هذه الفاعل المستعمل بهذا المعنى في الجميع الذي هو مجموع اجزاء  
ممكن يجب ان يكون فاعلا في كل واحد واللام يمكن فاعلا مستقلا في كل  
جزءه استنادا لبعض الاجزاء الى غيره وغير مستقلة لا يمكن ان يكون  
كون مجموع الفاعل المستعمل في الجميع فاعلا في كل جزءه ومنه ما يجب  
من الواجب والممكن فان الفاعل المستعمل في مجموع اجزاءه هو الواجب وهو  
جزءه لا يتوقف ليس في المنع بقدر ما لا يمكن ان يكون في التركيب من  
الممكنات الصرفة بل لا بد من منع قد يتوقف من ممتنع ما يتولد وتلك  
الممكنات ما يترتب عليه فاعلا في الجميع وليس كما ان يتولد ان يتوقف  
ما يجب من الواجب والممكن فان الدليل المذكور لا يمكن ان يتوقف  
وهو اجزاءه بل انما يتوقف ان يكون فاعلا في الجميع الا ان يتوقف  
وهو مفعول لما يتولد منه واحده وبذلك لا يكون فاعلا في الجميع الا ان يتوقف  
على وجوده في الساترة انما يستند بالباقي من حيث هو فاعلا في الساترة  
تطوعا وانما هي على هذا الوجه بان لا يكون ان يكون فاعلا في الجميع ولا تطوعا  
فاعلا في جزءه ذلك لعدم في مركب بين اجزاءه ترابط

عامة ان لا يستند المفعول الى احد اجزاءه

مثلا انما يتوقف المفعول على علة او تكلف المفعول عن علة الساترة او لا يتوقف  
على الجميع بالاحتساب بالان كان مجموعا ومنه وجوده او لا وجوده  
لا ولي يترتب على الثاني من علة الساترة وعلى الثاني يترتب تقدمه او  
الاول على وجوده علة او كونه لا وجودا له استنادا منها مفعول لاجل اخرى  
مستند يكون جميع العلة الساترة علة مستقلة لجميع المفعولات مع انه ليس  
على الشيء من تلك المفعولات الساترة ضرورة استناد كل منها الى علة واحدة  
نقط من تلك العلة واحدة عن الاول بان الخلف عن الفاعل المستعمل  
سواء الفاعل غير متمم او لم يتم فيه استحقاق جميع الماد منه في الثاني والتمتع  
هو الخلف عن الفاعل المستعمل على ان المراد يكون فاعلا في الجميع بالاحتساب  
فاعلا في كل جزءه ان لا يكون فاعلا خارجا عن فاعل الكل لانه يكون فاعلا  
لكل جزءه وهذا يتوقف مع الارادة انما في ارضاءه او القدر على ارضاءه وهو  
ممكن ارجح على مستند جميع الممكنات لانه لو لم يكن علة ذلك ارجح خارجا  
فهو انما يتوقف على تقدم الشيء على غيره او انما هو من الكلام الساتر ان الشيء  
الذي يكون علة لتلك او مستند في كل جزءه فرض على كل تلك الساترة علة  
او لا يتوقف يكون علة لها لان ما يشترط ان يكون ذلك ارجح وانه  
ليس انما يتوقف على تقدمه ترجع المخرج ويمكن التمسك بهذا في علة اخرى  
ان يقال كل جزءه فان كل جزءه او لا يتوقف على ما يشترط في تقدمه ترجع المخرج  
فمنه ما يجب عليه ان لا يكون فاعلا في الجميع بالاحتساب المستند  
سواء كانت في وجوده من غير حاجة الى ارضاءه عن فاعل الثاني على  
الاول انما يتوقف على الثاني ولم يتم اكله واحد من الاقسام منها وما كان في  
الجميع المستند على غير الوجه غير الاثر اذ لم يتوقف على فاعل اخر عن علة الاثر

لانه انما يتوقف المفعول على علة واحدة

لانه انما يتوقف المفعول على علة واحدة

ولا اشباع في تحليل الشيء على طريق توزيع الاحاد على الاحاد انما في  
تحليل الشيء على طريق توزيع الاحاد على الاحاد انما في  
الجميع به الاستعداد عن الاحاد بالاسر ولا شك ان هذه الاحاد  
موجودة كما ان نظامها على وجودها وان لم تكن المجرى الواحد يحتاج  
الى علة موجودة كما في الاحاد كذلك الممكنات المتعددة الموزعة فانه اذا  
عده واحدة كانه في الاحاد وتلك العلة لا يمكن ان يكون منها لان العلة  
الموجودة للشيء سواء كان واحدا او متعددا وانما ان يتوقف علة  
في الوجود ومن المستحيل تقدم الجميع على نفسه والاستعداد انما يتوقف  
تقبل كل واحد من الساترة بجزء منها ومن تحليل مجموعها والاحاد المتشعب  
في الذي هي صفة او اطلاقا بالاولى والثاني مما يتوقف على اطلاقه فانما يتوقف  
بما هو على اي وجه فرض اي سواء فرض في تحليل الجميع بالجميع تحليل الا  
حاد والاحاد بطريق الدوراد فانه في تحليل الجميع بالجميع تحليل الا  
تيمات وتشتتات من قبلها كما في علة النظم وقصا ونحو  
تفيد النظر في تلك المقدمات لتفصيل بين ما يتوقف منها بالتحقق وال  
ما لم يتحقق انما يتوقف على الفاعل من الاجزاء الاول ان ارجح  
بالعلة الساترة انما يكون تسامح مبرم ذلك التسامح  
كثير والعقول الى دليل اخر وجزمهم بان العلة الساترة تكون ان يكون  
عقل المفعول لا يمكن ان يكون التسامح على وجه نظر ارجح من تلك  
لان الممكن لا يمكن ان يكون التسامح بالضرورة الى ذاتها فلو كان  
عنه تامة لتساقطت كانه اذ بالضرورة الى ذاتها فلو كان  
يجب وجود المفعول لا يتوقف انما يتوقف كونه واحدا لو لم يتوقف الى

هذا هو الوجه في تحليل الشيء على طريق توزيع الاحاد على الاحاد انما في تحليل الشيء على طريق توزيع الاحاد على الاحاد انما في

بجزءها العلة هو علة الواجب لا يتوقف الواجب ارجح من التسامح  
بما يجب له الوجود بالنظر الى ذاته وهو صادق على ما يكون على ما  
لنفسه فليزمن كونه واحدا مع ان يحتاج الى النفس لا يقال ان  
الوجود انما لا يحتاج الى غيره في وجوده فهو ممكن اذ لا وجود الواجب  
لا يتوقف على علة واحدة في الواجب على بعض التيمات التي  
اخرى العلة واحدة وهو علم الشيء انما يجب له الوجود بالنظر الى  
ذاته وهو الواجب بالضرورة انما هو التسامح او لا يترتب اذ لا ذلك  
وهو الممكن او فرضا انه لا يتوقف على الشيء عن التسامح مع انهم لم  
يقولوا بذلك الا على علة واحدة من المقدمة المنوعة ومنه لو اطلق على  
النظم تحليل اخر فاعلا وانما العلة الساترة انما عين الساترة وهو  
الذات البسيطة وذلك حيث لا يتوقف مانع عن المفعول كما في الاول  
بالسند الى المفعول الاول فلا يكون ارتفاع المانع جزء من العلة الساترة  
كما قالوا وانما يتوقف على العلة الساترة وهو العلة الساترة المركبة ولا  
يمكن عدمها لعلها ضرورة ان احصى الممكن الى يعطيه الوجود فخر  
ولذلك لا يمكن ان العلة الساترة ضرورة في كل مفعول كلفها تسامح  
من العلة وانما يتوقف على العلة الساترة لاجل كون العلة الساترة نفس المفعول  
علا ان يكون علة فاعلية له وجب كونه واجب تقدمه وتسامح تقدمه  
فانه وانما ان يكون مستقلا عليها فيكون جزءا من فاعلية مستقلة  
منه ولو لم يتم ذلك لانهم لم يترتب عن كونه لا يترتب علة الساترة  
فلا يتوقف على ان الفاعل المستعمل بالجميع لا يكون جزءه وجب فلا يتوقف على  
العلة الساترة الى الفاعل المستعمل فلهذا لا يمكن ان العلة الساترة لا

لانه انما يتوقف المفعول على علة واحدة

لانه انما يتوقف المفعول على علة واحدة



1861

المركبة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, showing dense cursive writing.

في الجبلين المذكورين



وعلى تقدير إحصاء الأعداد الوترية لم يتم مع المساواة قلت فمفهوم الجمله الأولى منسقطا  
 منته فيها سواء كان على السيرة فيها يمكن أو لا يمكن سواء أوجد لها الأعداد الوترية أو لا  
 فيكون منسككا فخر لم يتم من كون كل منهما قد ترجع المخرج على تقدير الأعداد  
 ولا يرجع المساوى على تقدير التساوى كما في سيرة المفردات المتكلمة والجمع  
 فان قلت فيتم لتأورد التعليل المستطاع على حصول واحد قلت بربور والاصل  
 التام في حلقها وكذا التأورد والاصل المستطاع المتفاوتة المتكلمة فلهذا  
 استحال في قول مساواة فاذ الأصل العاقل في كل واحد من السكالك  
 لا يتعدى ما عرفت على مستطاع بل يفتقر العاقل في قوله لا لا يستطاع  
 فيركب السيرة المستطاع من السامع الى البصير على مستطاع طامعة  
 ان كل جزء منها المستطاع اليها اولى اجزاها ما كان العاشر مستطاع اليها  
 التاسع وان من الى ابراهيم فان التاسع مستطاع الى السبعة المستطاع  
 من السامع من و ان من الى السبعة من السامع وكذا السيرة المستطاع  
 من السامع ما عرفت الى البصير على مستطاع لان كل جزء منها المستطاع  
 اليها كما لتاسع اولى السيرة اليها كما في السيرة اولى اجزاها كما كان  
 في قوله مستطاع الى حصة او في السيرة من السامع وهذه الاعمال ما بين  
 على لا يكون اولى من الا اقول بها اولى السيرة ومن السامع على ان قلت  
 التام ما عرفت المستطاع لا يكون له شريك في التام كما رجح في شرح  
 الحاقف في بحث العله والحقول في جميع الكلام لان كل الحاقف  
 من غير الشئ في نفسه على قسده لفرده في نفسه في التام فافهم  
 في قوله فلا يكون منى منها على قسده لفرده في نفسه لان من جزء واحد  
 الحاقف الوترية في واحد منها هو شرط ما في الحاقف دون الحاقف الوترية

7-7

[illegible]

九



امیر الیوم  
والیوم  
والیوم

*[Faint handwritten notes at the bottom of the page]*

ش

١٨

لا تكتب لي يا علي اذلو  
كاتب كنهان انا  
نصف الآخرة

79

الحق

رأسه في  
في الفصل م



















خفيف وهو ان لا يفتقر لذاته اولية احد الطرفين لكان به بغيره متفقا  
 لموجبه الطرف الآخر ضرورة معينة المتضايفين بالذات وموجبه متفقا  
 لا متفقا ضرورة اشياء ترجح الموجه واشياء مستلزم لوجوب المتضايفين  
 الاقل وقد فرض الاوليه غير متفقا الى عدم الوجود وصرفت كون التوجه  
 لوجوبه قدره ونوره في صورته فبما ليس بهذا لكان الذات متفقا  
 تا ما لا يوليه احد الطرفين فكما كان الذات تلك الذات كان ذلك  
 الطرف راجحاً كان الطرف الآخر موجهاً كان الطرف الآخر راجحاً  
 كان متفقا كان متفقا كان ذلك الطرف واجبا وقد فرض غير  
 واجب من وجهين ان يبين لا يرد عليه شي ما اورد في هذا المقام وقد عرفت  
 بعد ما لا يرد على هذا الوجه على ان شراح العيون تفادوا عن الجانب المشرقة  
 وادرك من علمي تقريره من التفتيح والاحكام وادرك عليه وجهي وجهي العباد  
 عيشا وهو ان لا يمان اشياء احد الطرفين مستلزم وجوب الطرف الآخر  
 فان كانا من الطرفين متضادين متساويين صدق اشياء احد الطرفين لا يمان  
 وجوب الآخر فافترض اورد في صورة التفتيح والاشياء في الصورة  
 التفتيح الاجمالي ويترشح الموجه لاجل ذلك الى المكان لا وقوع  
 لما تفتق على رجليه ومنع ان يكون الطرف الموجه راجحاً حال كون راجحاً  
 فوجب وقوع الطرف الرابع كما عرفت في الطبقات وادرك الحث عليه  
 التفتيح السابق بعينه وعلى المحل في صورته المتساوي والترجح ان المتضايفين  
 في الاول هو ذات الطرف الموجه هو المتضايفين ليس يستلزم وجوب  
 للطرف الآخر من جهة الحيثية لا من الاول في المتضايفين ليس يستلزم وجوب

ويكافئ ذلك الطرف  
 راجحاً

اذا

مع المتضايفين

مخرج

المتساوي

مخرج من وجهين متفقا وهو ان لا يفتقر لذاته اولية احد الطرفين لكان به بغيره متفقا  
 لموجبه الطرف الآخر ضرورة معينة المتضايفين بالذات وموجبه متفقا  
 لا متفقا ضرورة اشياء ترجح الموجه واشياء مستلزم لوجوب المتضايفين  
 الاقل وقد فرض الاوليه غير متفقا الى عدم الوجود وصرفت كون التوجه  
 لوجوبه قدره ونوره في صورته فبما ليس بهذا لكان الذات متفقا  
 تا ما لا يوليه احد الطرفين فكما كان الذات تلك الذات كان ذلك  
 الطرف راجحاً كان الطرف الآخر موجهاً كان الطرف الآخر راجحاً  
 كان متفقا كان متفقا كان ذلك الطرف واجبا وقد فرض غير  
 واجب من وجهين ان يبين لا يرد عليه شي ما اورد في هذا المقام وقد عرفت  
 بعد ما لا يرد على هذا الوجه على ان شراح العيون تفادوا عن الجانب المشرقة  
 وادرك من علمي تقريره من التفتيح والاحكام وادرك عليه وجهي وجهي العباد  
 عيشا وهو ان لا يمان اشياء احد الطرفين مستلزم وجوب الطرف الآخر  
 فان كانا من الطرفين متضادين متساويين صدق اشياء احد الطرفين لا يمان  
 وجوب الآخر فافترض اورد في صورة التفتيح والاشياء في الصورة  
 التفتيح الاجمالي ويترشح الموجه لاجل ذلك الى المكان لا وقوع  
 لما تفتق على رجليه ومنع ان يكون الطرف الموجه راجحاً حال كون راجحاً  
 فوجب وقوع الطرف الرابع كما عرفت في الطبقات وادرك الحث عليه  
 التفتيح السابق بعينه وعلى المحل في صورته المتساوي والترجح ان المتضايفين  
 في الاول هو ذات الطرف الموجه هو المتضايفين ليس يستلزم وجوب  
 للطرف الآخر من جهة الحيثية لا من الاول في المتضايفين ليس يستلزم وجوب

بالنسبة اليه

مخرج من وجهين متفقا وهو ان لا يفتقر لذاته اولية احد الطرفين لكان به بغيره متفقا

مخرج من وجهين متفقا وهو ان لا يفتقر لذاته اولية احد الطرفين لكان به بغيره متفقا

مخرج من وجهين متفقا وهو ان لا يفتقر لذاته اولية احد الطرفين لكان به بغيره متفقا

مخرج



لا يصح

العلم بالموجب صدور المعلول عنه والدليل الذي ذكره انما يدل على ان العلم  
 دون التقدم ودعوى الضرورة في عمل المنع ولهذا انما يصح  
 تنصلي بها على علمي تعلقاتنا ونكس براهم ما قصدت اليه في هذا الكتاب  
 مع تفرق اعمال وتشتت ابناء وقوع في زمان ومكان اجمعهم متفاهرون  
 والجهل شاعرة يفتنون بالخصاب من الشباب ويستيقنون بالشراب  
 الشراب عن التزوي بالشراب لكن هو امر الذي يمتنع بفضله ويطلب العلم  
 على معذلة يوهى ركني واليد الارض والصلوة والسلام على خير خلقه  
 وفطره حقه محمد المصطفى وآله وصحبه وعترته وغيرهم اجمعين  
 والحمد لله رب العالمين

٢٢





